

النفط الصخري إلى أين؟

يتطلب انتاج النفط الصخري استخدام عدد كبير من الآبار في ذات الوقت وغالبا ما يكون الانتاج بكميات صغيرة جدا من كل بئر، لذلك تعتمد جدوى هذا الانتاج إلى حد كبير على تكلفته ومستوى الأسعار السائد للنفط الخام، وهو ما يجعل من عملية انتاجه امرا حساسا جدا لتقلبات الأسعار السوقية للنفط، وبما أن عمليات انتاج النفط الصخري تتم أساسا على "نطاق حجم صغير للإنتاج فإن تكلفة البرميل تكون مرتفعة للغاية، لذلك يمكن القول أن مستقبل النفط الصخري يصبح رهينة بتطورات أسعار النفط في السوق العالمي، حيث تخرج آبار كثيرة من خطوط الانتاج مع الانخفاض في أسعار النفط نظرا لتحول الانتاج فيها إلى انتاج غير اقتصادي بسبب ارتفاع تكلفة الاستخراج عن الأسعار السوقية للنفط.

ومن المرجح أن يواصل نفط الولايات المتحدة ارتفاعه في العام المقبل، ولكن كلما طال بقاء سعر خام القياس الأميركي عند نحو ٥٠ دولاراً أو أقل من ذلك للبرميل كلما تباطأ النمو.

وتعتبر الولايات المتحدة من بين الدول التي لديها احتياطي نفطية كبيرة في التكوينات الصخرية النفطية، كما أنها تمتلك أكبر قوة حفر للنفط الصخري في العالم لسهولة وصول الشركات إلى حقوق استخدام هذه المصادر، وتوافر الخبرة لدى الشركات العاملة في تلك المواقع، ومثل هذه الديناميكية ربما لا تمتلكها شركات انتاج النفط الصخري في دول العالم الأخرى التي تتوفر فيها احتياطي من هذا النوع من النفط.

وعلى الرغم من أن تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي أحدثت تغييرات كبيرة على صعيد سوق النفط، فإن المنتجين التقليديين لا يزالون يهيمنون على الجزء الأكبر من إنتاج النفط في الوقت الحالي. بحسب تقرير لموقع "أويل برايس" الأميركي. التقرير الذي كتبه فانان ملكسيتيان، توقع أن يشهد استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأميركية نمواً أكبر خلال السنوات القادمة. بيد أن الأساسيات الاقتصادية -على غرار الربحية ووفرة الموارد- تبشر بالخير بالنسبة للمنتجين التقليديين وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح التقرير أنه رغم الارتفاع الهائل في إنتاج النفط الصخري، فإن معظم النفط المنتج عالمياً يتأتى من الحقول التقليدية التي تضم نحو ثلثي الموارد العالمية القابلة للاسترداد. فالدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تملك نحو ٨٢٪ من هذه الأصول، ٦٥٪ منها في الشرق الأوسط بقيادة السعودية والعراق والكويت والإمارات.

انخفاض تكلفة النفط التقليدي

سلط الكاتب الضوء على مزايا استخراج النفط من منطقة الشرق الأوسط، ويتعلق الأمر بسهولة الإنتاج وانخفاض تكلفته. وبحسب الكاتب تراوحت تكلفة إنتاج البرميل الواحد للنفط بالنسبة لكل من السعودية وإيران والعراق (منتجي النفط الأقل تكلفة) بين ٩ و ١٠ دولارات في سنة ٢٠١٦. ووفق الكاتب لعبت سهولة عملية الإنتاج وانخفاض التكلفة دوراً أساسياً في جعل الشرق الأوسط أهم منطقة لإنتاج النفط منذ الحرب العالمية الثانية.

الكاتب أشار أيضاً إلى أنه من المتوقع أن يشهد كل من الإنتاج والاستهلاك العالميين للنفط التقليدي ارتفاعاً أكبر في العام ٢٠١٩ قياساً إلى ٢٠١٨. وتوقع أيضاً أن يواصل إنتاج النفط من خارج منطقة الشرق الأوسط الانخفاض.

علاوة على ذلك، ينتظر أن يرتفع الاستهلاك العالمي للنفط في سنة ٢٠٤٠ ليبلغ ١١٢ مليون برميل يومياً. وستتم تلبية هذا الطلب من إمدادات النفط الصخري الأميركي ومنتجي النفط التقليديين بالشرق الأوسط، حسب التقرير.

تأثير النفط الصخري

في هذا الصدد، يعتقد المحللون أن إنتاج النفط في الشرق الأوسط سينمو بـ ٢,٧ مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠٢٥، حيث سيتولى العراق وحده توفير كمية إضافية تقدر بـ ١,٥ مليون برميل يومياً، وفق تقرير بموقع "أويل برايس" الأميركي. وذكر الكاتب أنه لطالما سيطرت منظمة أوبك على أسواق النفط العالمية وتولت تحديد الأسعار، لكن الوضع شهد بعض التغييرات مع ظهور النفط الصخري.

ويفيد بأن معظم المحللين يشيرون إلى أن نمو إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة يحدث عندما تصل الأسعار إلى ٥٠ دولارا للبرميل الواحد، لكن عندما تنزل دون هذا المستوى فإن ذلك يتسبب في تراجع الإنتاج. ويخلص التقرير إلى أنه بالنظر إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ووجود احتياطات كبرى بجانب تزايد الطلب، فإن منتجي النفط في منطقة الشرق الأوسط سيواصلون جني المزيد.

أسس نمو النفط الصخري وتمويلها بالديون

وقد حذرت الكاتبة الأميركية بيثاني ماكلين من أن بذور أزمة مالية قادمة تتفاعل بصورة غير مرئية جراء الفقاعة التي تعيشها صناعة النفط والغاز الصخريين بأمريكا، وما تبعها من تراكم للديون على الشركات العاملة في هذا القطاع والتي تقترض أكثر مما تحقق من أرباح.

وأكدت الكاتبة -وهي مؤلفة كتاب "السعودية الأميركية: حقيقة صناعة النفط الصخري وكيف تغير العالم"- أن ازدهار قطاع الطاقة في الولايات المتحدة يقوم على أساس هش، في ظل اعتماده على الديون واستفادته من سنوات المال السهل الذي تحصل عليه بنسبة فائدة متدنية جدا. وشبّهت ماكلين ما يقع في صناعة الطاقة الصخرية بأمريكا بفقاعة شركات الإنترنت في تسعينيات القرن الماضي، وتوضح أن تقييم شركات الإنترنت كان يتم آنذاك على أساس ما تجذبه من زوار، وليس بناءً الأرباح التي تحققها على أرض الواقع، وفق ما أوردت صحيفة نيويورك تايمز بداية هذا الشهر.

وتقول الكاتبة إن بعض كبار المشككين بمستقبل صناعة النفط الصخري يوجدون في بورصة وول ستريت، إذ يرون أن الأسس المالية للقطاع تبقى غير مستقرة، ذلك لأن العاملين في هذه الصناعة لم يثبتوا أن باستطاعتهم تحقيق إيرادات أكثر من نفقاتهم.

وتؤكد المتحدث نفسها أنه على الرغم من هذه الشكوك فإن شركات الطاقة الصخرية نجحت لأن عددا من المتعاملين في وول ستريت على استعداد لضخ المزيد من الأموال فيها، وتشير ماكلين إلى أنه

في الفترة بين منتصف ٢٠١٢ ومنتصف ٢٠١٧ كانت حصيله السيولة المتوفرة لدى تلك الشركات سالبة بما قيمته تسعة مليارات دولار في كل ثلاثة أشهر. وتشير الكاتبة الأميركية إلى أن السبب الرئيس وراء هذه النتائج المالية السلبية هو أن معدل الإنتاج في آبار النفط الصخري في حالة تقهقر، إذ يتراجع الإنتاج في السنة الثانية بشكل كبير مقارنة بالسنة الأولى لبدء الإنتاج.

وتؤكد الكاتبة الأميركية أن الثورة التي أحدثتها تقنية تكسير الصخور النفطية تولدت عنها مخاوف بيئية من احتمال تلوث المياه الجوفية، ولكن التخوف الأكبر يرتبط بالانعكاسات المالية لهذه الطفرة.